مجتمع

الجزائر: 15 ألف شرطي لتأمين امتحانات المتوسطة

جندت المديرية العامة للأمن الوطني في الجزائر، 15 ألفاً و341 شرطياً من مختلف الرتب، لتأمين امتحانات شهادة التعليم المتوسط المزمع إجراؤها ابتداء من يوم غد الإثنين حتى يوم الأربعاء المقبل. وقالت المديرية إنّ عناصر الشرطة هؤلاء سيوفرون الأمن لـ1940 مركز امتحان موزعة على المستوى الوطني، مع مرافقة الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية المعتمدة من قبل وزارة التربية لإنجاح هذه الامتحانات، في ظل الظروف الصحية الاستثنائية، نتيجة تفشي وباء كورونا. (وكالة الأنباء الجزائرية)

صحة أطفال السويد النفسية سيئة مقارنة بالجوار

أشار تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) إلى أنّ أطفال السويد يعانون من صحة نفسية سيئة مقارنة بأطفال دول الجوار، أي دول الشمال الأوروبي، والدول الغنية الأخرى، في أيّ مكان في العالم. واعتبرت السكرتيرة العامة لـ«يونيسف» في السويد، بارنيلا بارالت، أنّ ذلك يعتبر إخفاقاً كبيراً في بلد أحد أهم أهدافه أن يكون أفضل بلد لحياة الأطفال. في المقابل، أشار التقرير إلى أنّ أطفال السويد يتمتعون بصحة بدنية أفضل من أطفال دول الجوار، والدول الغنية الأخرى. (راديو السويد)

غوتيريس: مجاعات وشيكة

حذر الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، من خطر المجاعة وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع في أربعة بلدان متأثرة بالصراع، هي الكونغو واليمن ونيجيريا وجنوب السودان (الصورة) مشيراً إلى أنّ حياة الملايين في خطر.

وفي مذكرة إلى أعضاء مجلس الأمن، قال غوتيريس إنّ الدول الأربع تحتل مرتبة «من بين أكبر أزمات الغذاء في العالم» وفقاً للتقرير العالمي حول الأزمات الغذائية لعام 2020. وأضاف أنّ هناك حاجة لإجراء الآن، فبعدما «عانوا سنوات من النزاع المسلح والعنف المرتبط به، يواجه سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن وشمال شرقي نيجيريا وجنوب السودان مرة أخرى شبح تزايد انعدام الأمن الغذائي واحتمال المجاعة».

وقال غوتيريس إنّ المؤشرات الرئيسية تشير إلى «تدهور مماثل» في عدد من البلدان الأخرى المتضررة من الصراع، من ضمنها الصومال وبوركينافاسو وأفغانستان. وأوضح أنّ «الوضع يختلف من بلد إلى آخر، لكنّ المدنيين يتعرضون للقتل والإصابة والنزوح، وتدمير سبل العيش، وعدم توفر الغذاء، وفي الوقت نفسه، تتعرض عمليات الإغاثة الإنسانية للهجوم أو التأخير أو عرقلة تقديم المساعدة المنقذة للحياة». وقال إنّ انعدام الأمن الغذائي في البلدان المتضررة من النزاعات «يتفاقم الآن بسبب الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية وأزمات الصحة العامة، وكلها أمور تفاقمت بسبب كورونا».

(أسوشييتد برس)

(توني كاروحبا/ فرانس برس)

الاحتلال يهدم المنازل منهجياً

القدس المحتلة ـ **محمد محسن**

مع تصاعد عمليات هدم المنازل وتهجير سكان القدس الأصليين، وهم الفلسطينيون المقدسيون، كشف الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس المحتلة عن معطيات هي الأحدث في ما يتعلق بهذا التصعيد المصنف في إطار سياسة التطهير العرقي الممارسة بحقهم، خصوصاً في سلوان، والعيساوية، وجبل المكبر، والطور، وبيت حنينا.

يقول المتحدث باسم الائتلاف، زكريا عودة، لـ«العربي الجديد»، إنّ سلطات الاحتلال هدمت، كسياسة منهجية متبعة، منذ بداية العام الجاري حتى 20 أغسطس/ آب الماضي، ما مجموعه 119 منشأة، من بينها 76 منزلاً، 57 منها عن طريق الهدم الذاتي (يضطر المقدسيون لهدم منازلهم بأنفسهم إذ صدر قرار بذلك من بلدية الاحتلال، كي لا يهدمها الاحتلال ويكبدهم رسوماً مالية كبيرة جداً) مع تهجير 267 شخصاً، فيما تأثر بالهدم 575 شخصاً. يضيف: «سجلت سلطات الاحتلال أعلى نسبة هدم في مدينة القدس في العام 2019، إذ شملت هدم 169 منشأة، منها 42 منزلاً هدمت ذاتياً، مع تهجير 328 شخصاً منهم 182 طفلاً».

يقول عودة إنّ سياسة هدم المنازل سياسة قديمة - جديدة، وذريعتها عدم حصول السكان المقدسيين على تراخيص، وهي نتيجة لسياسة بلدية الاحتلال في القدس التي لا تمنحهم تراخيص إذ تضع العديد من العوائق والمتطلبات، وبالتالي فإنّ خلاصة ذلك هي أنّ سلطات الاحتلال تعمل على تطبيق قوانين عنصرية تحول دون حصول المقدسيين على تلك التراخيص. يضيف: «من التحديات والعوائق التي تواجه المقدسيين النقص في الأراضي، فسلطات الاحتلال تستغل 88 في المائة من أراضي القدس الشرقية، فلا تترك سوى 12 في المائة فقط للمقدسيين، بالإضافة إلى المدة الطويلة التي تستغرقها عملية الحصول على تراخيص، كما كلفتها المالية المرتفعة التي تصل إلى عشرات آلاف الدولارات، وكذلك متطلبات وشروط إثبات ملكية الأرض من خلال الطابو وتطبيق قانون أملاك الغائبين على المتقدمين لطلب الحصول على تراخيص».

يذكر أنّه خلال 53 عاماً من احتلال القدس (1967) تمارس سلطات الاحتلال سياسات تخطيط حضري عنصري تهدف إلى طرد الفلسطينيين المقدسيين وزيادة عدد المستوطنات والمستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة بهدف خلق أغلبية يهودية مقابل أقلية فلسطينية عربية.

في المقابل، يعيش الفلسطينيون في القدس المحتلة، بين خيارين؛ إما التهجير وفقدان حقهم في العيش في مدينتهم، أو البناء من دون ترخيص نتيجة القيود المفروضة على الحصول على تراخيص البناء، علماً أنّ في مدينة القدس 22 ألف منزل تقريباً، بنيت من دون ترخيص يقيم فيها نحو ثلث سكان المدينة، أي 90 ألفاً، ما يعني أنّ مصيرها الهدم مع تهجير أهلها لاحقاً. أما عن الهدم الذاتي، فيشير عودة إلى أنّ مدينة القدس تشهد مؤخراً ازدياداً ملحوظاً في هذه السياسة، وذلك تفادياً لدفع مبالغ عالية، وهي تكاليف الهدم لبلدية الاحتلال في القدس، وهذا بدوره ينعكس سلباً على الوضع النفسي للمقدسيين، خصوصاً الأطفال الذين يشهدون على هدم أهاليهم لمنازلهم بأنفسهم. وهو فعل يخفف عن بلدية الاحتلال عملية الهدم، ويقلل من مسؤوليتها القانونية محلياً ودولياً.

يقول عودة، إنّ سلطات الاحتلال الإسرائيلي، في كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، تعمل منذ 72 عاماً على تطبيق سياسات عنصرية تهدف إلى تغيير التركيبة السكانية والجغرافية من خلال السيطرة على الأرض وطرد وتهجير الفلسطينيين. وقد ترجمت هذه السياسة بمصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات، والتخطيط الحضري الاستعماري، وتقييد البناء، وهدم المنازل بحجة عدم الترخيص، والهدم العقابي، وإغلاق المدن والبلدات، وتقييد حرية الحركة من خلال بناء جدار الفصل العنصري والحواجز العسكرية، وسحب الإقامة، وأسرلة التعليم.

ويؤكد عودة أنّ سياسة هدم المنازل هي جزء من سياسة الترانسفير التي تمارس بحق الشعب الفلسطيني في مدينة القدس والتي تخالف وتنتهك الأعراف والقوانين والاتفاقيات الدولية وبشكل خاص اتفاقية جنيف الرابعة، وهدفها ترحيل المقدسيين من أرضهم وتحويلهم إلى لاجئين، كما فعل الاحتلال عامي 1948 و1967 وغيرها من المناسبات، في معظم أراضي فلسطين التاريخية التي قام عليها كيانه.

تهجير 3177 مقدسياً

سياسة هدم منازل الفلسطينيين التي تتبعها قوات الاحتلال الإسرائيلي هي من الأسس الاستيطانية للكيان المحتل. وقد قامت إسرائيل بين عامي 2004 و2019 بهدم 968 منزلاً، مع تهجير 3177 شخصاً منهم 1704 أطفال، بالإضافة إلى سياسة الهدم العقابي التي يعاقب من خلالها الاحتلال المتهمين بنشاطات ضد أهداف إسرائيلية.

تحقيق

طلاب السودان

عودة غير مرحب بها إلى المدارس والجامعات

يثير قرار السودان استئناف الدراسة في المدارس والجامعات قلقاً واسعاً وسط المتعلمين والأسر عموماً، مع استمرار المخاوف من تفشي كورونا

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

اتخذ السودان في مارس/ آذار الماضي قراراً بإغلاق المدارس والجامعات ضمن سلسلة من التدابير الاحترازية للحدّ من انتشار فيروس كورونا الجديد في البلاد. ومن بين الإجراءات الاحترازية تأجيل جميع الامتحانات من مارس الماضي إلى أجل غير مسمى، سواء على مستوى المرحلة الابتدائية أو الثانوية. لكنّ جميع الولايات سمحت مجدداً بإجراء تلاميذ الابتدائية امتحاناتهم الشهر الماضي، كما ينتظر أن يخضع تلاميذ الشهادة الثانوية للامتحانات اليوم في السادس من سبتمبر/ أيلول.

وبدأ السودان، الذي تجاوز فيه عدد الإصابات بالفيروس 13 ألفاً، تخفيف جميع الإجراءات الوقائية، إذ رفع حظر التجول الكلي المفروض بولاية الخرطوم، وفُتحت دور العبادة والأسواق، وعادت حركة وسائل النقل داخل الولايات، باستثناء الولاية الشمالية، التي أغلقت مرة أخرى بعد تقارير عن تفشٍّ جديد للوباء فيها.

ومع ذلك التخفيف، أعلنت وزارة التربية والتعليم عن بداية العام الدراسي في جميع أنحاء البلاد يوم الأحد، 27 سبتمبر الجاري، على أن يبدأ المعلمون العمل في مدارسهم قبل ذلك بثلاثة أسابيع. وبالتوازي مع ذلك، سمحت وزارة التعليم العالي للجامعات باستئناف الدراسة تدريجياً عقب عطلة عيد الأضحى المبارك، وسرعان ما أعلنت كلّ من جامعة «الخرطوم» وجامعة «أم درمان الإسلامية»، وهما أكبر جامعتين، موعداً للدراسة نهاية الشهر الماضي وبداية الشهر الجاري على التوالي. والتزمت الجامعتان بإبلاغ وزارة الصحة بخططهما لاستئناف الدراسة بما يتضمن تطبيق جميع قواعد التباعد الاجتماعي والشروط الصحية الخاصة بفيروس كورونا.

تقول لبنى خيري، وهي والدة تلميذ في المرحلة الثانوية، إنها ضد بداية العام الدراسي في الموعد الذي حددته الوزارة، وذلك إيماناً منها بضرورة الحفاظ على صحة ابنها وبقية التلاميذ والطلاب. وتشير إلى أنّ الظروف الصحية والاقتصادية، بالترافق مع تدني مستوى كل الخدمات، لا تسمح بالمغامرة في إرسال الأبناء إلى المؤسسات التعليمية، من خلال اتخاذ مثل ذلك القرار.

توضح خيري لـ«العربي الجديد»، أنّ الشرط الوحيد لبداية العام الدراسي هو تجهيز البيئة الصحية اللازمة في المدارس، ومن ذلك توفير معقمات ومطهرات وكمامات مجاناً للجميع، بعدما وصل سعر الكمامة الواحدة إلى خمسين جنيهاً سودانياً (نحو دولار أميركي بحسب السعر الرسمي)، مع توفير وجبة الفطور، لأنّ هناك أزمة كبيرة في الخبز، عدا عن عدم توفر وسائل النقل بسبب أزمة المشتقات البترولية. تؤكد أنّ أولياء الأمور سيجدون أنفسهم غير قادرين على توفير جميع احتياجات أبنائهم بعد الغلاء الفاحش الذي ضرب البلاد. وتستبعد خيري قدرة المدارس، لا سيما الحكومية، على توفير البيئة المدرسية الصحية والسليمة، لأنها كانت تفتقر قبل جائحة كورونا للمقومات المطلوبة. وتنبه إلى أنّ تلك الأسباب مجموعة تجعلها ترفض فكرة بداية العام الدراسي في هذا التوقيت، وتقترح الانتظار إلى بداية عام 2021، إذ من الممكن عندها أن يتلاشى المرض أو تتمكن الحكومة من استكمال توفير جميع الفرائض الصحية في المدارس.

هل سيبقى خارج المدرسة؟ (وعمير أردم/ الأناضول)

في المقابل، يؤيد أبو عبيدة مصطفى، وهو ولي أمر تلميذين في المرحلة الابتدائية، وطالبة جامعية، فكرة استئناف الدراسة، خصوصاً أنّ ابنته الكبرى تأخرت كثيراً مثل بقية الطلاب والطالبات بسبب التعليق المستمر للدراسة، مرة بسبب التظاهرات ومرة بسبب جائحة كورونا. يضيف مصطفى لـ«العربي الجديد»، أنّ أيّ تأخير، سواء في الجامعات أو المدارس، يعني ضياع سنوات من مستقبل الأبناء، مشدداً على ضرورة مضاعفة الحكومة جهودها ومن خلفها المجتمع المدني ومنظماته لتنفيذ كامل الشروط الصحية المطلوبة للحيلولة دون الإصابة بفيروس كورونا.

من جهتها، تقول الأمينة العامة لجمعية «إعلاميين من أجل الأطفال» أسماء حسن التوم، إنّ تحديد موعد لبداية العام الدراسي يحتاج إلى احتياطات عدة من أجل سلامة الأطفال في المدارس. وتقترح التوم، في حديث إلى «العربي الجديد»، الإسراع بعقد دورات تدريبية للمعلمين حول سبل الوقاية من كورونا، ليقوموا بدورهم في توعية التلاميذ، على أنّ يخصص الأسبوع الأول من العام الدراسي للتوعية ومراقبة ومراجعة سلوك التلاميذ، مع إعداد بروتوكول صحي ملزم لجميع المدارس، يعدّه ويشرف عليه متخصصون في مجال الطب، وتصاحب ذلك عمليات تعقيم يومية للمدارس بفصولها ومكاتبها، وكذلك منح التلاميذ المطهرات والكمامات مجاناً. تتابع أنّ هناك مدارس خاصة في المناطق الريفية لا يقل عدد التلاميذ في الفصل الواحد فيها عن 50 تلميذاً، ويصل العدد في بعضها إلى 70، ما يفرض على إدارات تلك المدارس تقسيم كلّ فصل إلى قسمين على الأقل، مع مراعاة أن تكون هناك فترتان للدراسة صباحية ومسائية. وتطالب بأن تتكفل وزارة التربية والتعليم بأيّ أعباء مالية إضافية إذا نفذ هذا الاقتراح. كذلك، تشير إلى إمكانية بعض المدارس والتلاميذ استخدام نظام التعليم عن بعد

> الشرط الوحيد لبداية العام الدراسي هو تجهيز البيئة الصحية اللازمة في المدارس

توعية التلاميذ

يعتبر الخبير في مجال التعليم، حسين الخليفة، أنّ استئناف الدراسة في ظلّ الظروف الحالية، ستكون له آثار على عمليتي التحصيل والنتائج. لكنّه يستدرك أنّ أمام وزارة التربية فرصة تدارك كلّ المخاطر بوضع خطة عمل واضحة ومدعومة مالياً لتجنيب الأبناء والبنات عدوى كورونا، على أن ترتكز الخطة على التوعية وسط التلاميذ.

استغلالاً للتكنولوجيا الحديثة من أجهزة كومبيوتر وهواتف ذكية.

بدوره، يبدي المعلم بالمرحلة الثانوية بولاية الخرطوم، صابر أحمد، أسفه الشديد لعدم قدرة غالبية المدارس على فعل شيء حيال أيّ تدابير خاصة بكورونا، بسبب تدهور بيئة المدارس وعدم تمكنها من تنفيذ أهم الشروط المتعلقة بالتباعد الاجتماعي مع الازدحام الكبير في الفصول. ويوضح أحمد لـ«العربي الجديد»، أنّ الحكومة الحالية، نتيجة تضرر قطاع التعليم في عهد النظام السابق، ستجد نفسها عاجزة، لأنّ تمويل التعليم كله تُرك للأهالي ومجالس الآباء، ودعم الخيرين للمدارس. يوضح أنّ كلّ شيء سيئ جداً داخل المدارس ولا يتطابق مع المواصفات القياسية، بما في ذلك دورات المياه والمقاعد والفصول والمياه والكهرباء، مشدداً على ضرورة تأجيل بداية العام الدراسي إلى وقت تكون فيه المؤسسات التعليمية أكثر استعداداً للعملية التعليمية ولتنفيذ تدابير كورونا الصحية.

إيكولوجيا

صيد الطيور وسط واقع اقتصادي مترد في لبنان

غسان رمضان الجرادي

يعتقد البعض أن الوضع الاقتصادي المتردي أو المتهالك يؤدي إلى فلتان أمني جراء الفقر والجوع والمرض الذي يصيب غالبية الناس، فلا يعود هنالك من قوى أمنية لتطبيق القوانين، خاصة قانون الصيد، لأن هذا الأخير، أي الصيد، يعتبر نوعا من الترف. وبناء عليه، هو ليس ذا أولوية بالنسبة للقوى الأمنية التي كما الشعب ترزح تحت الضغوطات اليومية الناتجة عن الوضع الاقتصادي المتفلت بين الأسواق السوداء وتلك البيضاء، وبين البنوك واللصوص، وبين المتاجر والزبائن، والمرضى والمستشفيات وشركات التأمين والتجار، وبين التصدير والاستيراد، إلى ما هنالك من أزمات ومصائب وكوارث وويلات.

نعم يظن هذا البعض أنه في ظل الارتباكات الاقتصادية وانخفاض مستوى الحفاظ على الأمن سيكون سهلاً على زمرة من الصيادين المعروفة بالقواصين التفلت من سطوة القوانين والتفرغ للصيد أينما ومتى كان، وإطلاق النار على ما هو مسموح أو غير مسموح صيده، على النادر منها والوفير وعلى المهدد وغير المهدد منها بالانقراض. وحيث إن الأسعار في ظل الأزمات الاقتصادية ترتفع بينما ينخفض سعر العملة الوطنية ويتضاعف سعر اللحوم فيها خمس مرات، فإن البعض يظن أن هجمة القواصين على الطيور هي المنفذ الوحيد الذي يعوض الناس عن عدم قدرتهم على شراء لحوم الأغنام والأبقار والدجاج والأسماك، تماماً كما يفعل صيادو الأسماك بالقصبة في هذه الأيام، الذين في معظمهم ممن لم يحمل قصبة صيد طيلة حياته، لكن الأمر ليس بهذه السهولة أو في هذا الإطار، كما يظن البعض. ففي الواقع، أن أموال أغلب الناس محجوزة في البنوك، لعدم توفر السيولة المطلوبة بالدولار لتمويل عمليات الشراء من الخارج للبضائع المطلوبة من قبل التجار، بما في ذلك تجار أسلحة الصيد والخرطوش. وبناء على ذلك، ارتفع سعر علبة الخرطوش على الأقل خمسة أضعاف سعرها الأساسي، الأمر الذي لا يسمح سوى لقلة من الصيادين المحترفين وهواة الصيد بالقيام برحلات الصيد.

وبقي بعض القواصين الذين يجهلون أصلاً ضرر ما يفعلونه من مجازر بحق الطيور، والذين يتصرفون على أساس اصرف ما في الجيب - لتشتري الخرطوش - يأتيك ما في الغيب، يسرحون هنا وهناك يهددون القوى المولجة مراقبة الصيد البري من الاقتراب منهم ويعيثون بالمخلوقات فساداً، فإن لم يشاهدوا طائراً يقتلونه لا يتورعون عن قتل دجاجة في بستان أو كلب يسير على طرف الطريق أو ابن آوى ضل طريقه أو ثعلب يبحث عن شيء يأكله أو حتى فراشة تتأرجح في طيرانها أمامهم فيتنافسون على من يصيبها منهم. هؤلاء هم سبب انقراض الطيور بسبب انقراض إحساسهم الإنساني وانقراض الرأفة لديهم.

(متخصص في علم الطيور البرية)

سائحة في البرتغال في زمن كورونا (Getty)

لم يعد في الإمكان التخطيط للمستقبل

ما واجهه العالم بعد انتشار فيروس كورونا ليس عادياً. فجأة، وجد المرء نفسه عاجزاً عن التخطيط للمستقبل. ماذا سيحدث غداً؟ هل نتمكن من الذهاب إلى العمل؟ هل نكون قادرين على العودة إلى الحياة الطبيعية؟ تواجه المنظمات على أنواعها وغيرها الهيئات مجموعة من السيناريوهات المعقدة كما لم نشهدها من قبل. هؤلاء يعانون من القلق في الوقت الحالي. ماذا سيحدث؟ هل ستكون المنظمات قادرة على تقديم الدعم الأفضل لفريق العمل؟ كيف سيكون إطار او سياق العمل بعد نحو ستة أشهر او سنة؟

لا يملك أحد أجوبة حقاً. وتكثر التنبؤات حول ما يسمى بـ «مستقبل العمل». ويمكن التنبؤ فقط بالمستقبل عندما تكون هناك معلومات موثوقة أو حقائق يمكن الاستناد إليها.

في الوقت الحالي، يكثر الحديث عمّا قد يحمله المستقبل بعد جائحة كورونا. وربما لا يمكن لأحد المساعدة في البحث عن إجابات. بعد دماغنا حرفياً آلة تنبؤ، ويقارن باستمرار بين التجارب الجديدة والتنبؤات الناتجة عما يدور في داخلنا. وظيفة الدماغ هذه سمحت لأسلافنا بالبقاء على قيد الحياة، بحسب موقع «بزنس إنسايدر».

وخلال البحث عن ردود أفعال حيال فيروس كورونا، لاحظ الباحثون أن الناس يعتقدون أن أفضل طريقة للتعامل مع الأزمة هي التفكير في طريقة للتغلب عليها. لكن نظراً لعدم وجود إجابات حتى الآن، فإن كل ما ينجزه العقل هو توجيه الدماغ نحو المشكلة والضغوط الناتجة عنها مراراً وتكراراً.

وأظهرت الأبحاث أن هذا النمط التحليلي يؤدي إلى نتائج عكسية وإحساس متزايد بالقلق. من المنطقي، بل الأكثر عقلانية في أوقات عدم اليقين، التعامل مع المواقف بإيجابية وأمل بدلاً من اتخاذ أي قرار استناداً إلى الحقائق. حتى عندما يتعامل الناس مع أمراض مزمنة، فإننا نرى هؤلاء الأفراد يتوقفون عن محاولة العثور على مخرج. وبدلاً من ذلك، يلجأون ربما إلى الإيمان أو أو الأمل للتعامل مع الوضع الحالي.

وفي محاولة الدماغ البائسة للإمساك بشيء يمكن التنبؤ به، سيشكل غالباً ما يسمى «الارتباطات الوهمية»، أي أنه سيرى أشياء غير موجودة بالفعل، كاكتشاف صورة ما في الزحمة، أو الإيمان بنظريات المؤامرة. ويمكن أن يكون الدافع المتزايد لملء الفجوات في أوقات عدم اليقين ضاراً.

تبدأ إعادة صياغة العقل من خلال الوعي الذاتي. من المهم أن نسأل أنفسنا: «إذا كان في إمكانك النظر داخل عقلك، فما الذي ستكتشفه؟».

(ربى أبو عمو)

وعود لمهجَّري بئر العبد بالعودة

سيناء ـ **محمود خليل**

تتجدد الوعود اليومية لنازحي القرى الخمس التي سيطر عليها تنظيم ولاية سيناء الموالي لتنظيم «داعش» قبل أكثر من أربعين يوماً، غرب مدينة بئر العبد، بمحافظة شمال سيناء، شرقي مصر، بإمكانية العودة إلى منازلهم خلال الفترة القريبة المقبلة بعد إحكام السيطرة عليها من قبل الجيش المصري، لكن مع صبيحة كل يوم تتبخر هذه الوعود مع أصوات إطلاق النار والانفجارات التي تهز ثلاث قرى من أصل خمس، ما زال التنظيم يوجد في أجزاء منها، وهي قرى قاطية وأقطية والمريج، التي تشهد خسائر مادية وبشرية في صفوف الجيش كان آخرها مقتل ثمانية عسكريين بينهم ثلاثة ضباط.

وفي تفاصيل وضع النازحين، يقول شيخ قبلي من سكان قرية رابعة، غرب مدينة بئر العبد، لـ«العربي الجديد» إنّ أوضاع النازحين تسوء بمرور الأيام، وفي ظل التجاهل الحكومي لأوضاعهم، بعدما تُركوا في العراء، ومن دون دعم ذي قيمة طوال الأسابيع الستة الماضية، وهي المدة التي أمضوها خارج قراهم نتيجة سيطرة تنظيم «داعش» عليها.

يضيف أنه جرت مؤخراً دعوة الأهالي من قبل بعض المشايخ إلى التسجيل لدى معسكر الجيش المصري في قرية رابعة، من أجل حصر المواطنين الراغبين في العودة إلى قراهم، وتسهيل مرورهم إليها خلال الفترة المقبلة، فيما حدد هؤلاء المشايخ عدة مواعيد لعودة النازحين جميعها باء بالفشل. يضيف الشيخ القبلي أنّ النازحين كالغريق الذي يتعلق بقشة، فكلما سمعوا بموعد للعودة جهزوا أنفسهم وأمتعتهم، لكن في صبيحة يوم العودة يفاجأون بالتأجيل مرة أخرى، أو بطلب جديد من معسكر رابعة بتسليم المزيد من الأوراق والسجلات، ما أصابهم باليأس من إمكانية العودة في الوقت القريب.

وفي سياق متصل، يتابع النازحون عن كثب التوجهات الحكومية حيالهم على صعيد التعويضات المادية للخسائر المادية التي تعرضوا لها نتيجة سيطرة «داعش» وما تبعها من قصف جوي ومدفعي أدى إلى تدمير عشرات المنازل، والأراضي الزراعية قبل حصادها بوقت قصير، لكن في المقابل لا توجد أيّ إشارة من الجهات الحكومية إلى الرغبة في تعويض سكان القرى الخمس، على ما تعرضوا له، وهذا ما ظهر من عدم تعويض سكان قريتي رابعة والجنانين بالرغم من نزعهما من قبضة «داعش» على يد الجيش.

يقول أحد سكان قرية قاطية التي ما زالت خارج السيطرة الكاملة للجيش المصري، لـ«العربي الجديد»: «ما نفهمه من كلام المشايخ أنّ عودتنا باتت مسألة وقت فقط بعد سيطرة الجيش على القرى، وما يجري حالياً عمليات تمشيط للطرقات والمنازل التي كان يوجد فيها التنظيم الإرهابي، وهذا يدفعنا إلى التفكير بالخطوة اللاحقة وهي التعويضات اللازمة لاستمرار بقائنا على هذه الأرض التي باتت مطمعاً للتنظيم».

يضيف أنّ مئات المواطنين خسروا مصدر رزقهم نتيجة التلف الذي أصاب محالهم

> لا إشارة من الجهات الحكومية إلى تعويض سكان القرى الخمس

التجارية أو مزارعهم، عدا عن الأضرار التي أصابت المنازل والسيارات وغيرها، وبالتالي فإنّ «التعويض أمر مهم لدى سكان القرى، وفي أقرب وقت ممكن للبدء في إعمار ما دمره الإرهاب إذا كانت الدولة معنية فعلاً بدعم صمودنا على هذه الأرض بالرغم من مضايقات داعش وما يتبعها من عمليات للجيش»، موضحاً أنه على الرغم من تهديدات «داعش» وخطر العودة إلى القرى، فإنّ لدى غالبية النازحين رغبة جامحة بالعودة إلى ديارهم، وتشييدها بأيديهم، وزراعة أرضهم مجدداً. ويتابع: «هذا يتطلب دعماً حكومياً عاجلاً، لكنّ ضعف الجهد الإغاثي الحكومي لنا كنازحين ومنكوبين على مدار شهر ونصف مضى لا يبشر بخير ولا يدعونا للتفاؤل بالموقف الحكومي تجاهنا».

في ردّ على ذلك، يقول مسؤول حكومي بإدارة محافظة شمال سيناء لـ«العربي الجديد» إنّ البروتوكول المعتمد في التعامل مع حالات الدعم الحكومي للمتضررين من الإرهاب في سيناء، يتمثل في إرسال إشارة من المحافظة إلى الحكومة بالحالة الموجودة على الأرض، من ثم يأتي الرد الحكومي بمباشرة حصر الأضرار، والاتفاق على مبلغ التعويض كما جرى في تعويض سكان مدينة رفح المهجرة قبل سنوات، ومن ثم تبدأ الفرق الميدانية في الحصر بمعاونة من الفرق الهندسية التابعة للجيش المصري نظراً إلى أنّ شمال سيناء منطقة عسكرية، خصوصاً المناطق التي تقع فيها عمليات. من بعدها يجري إرسال كشوفات التعويض للحكومة التي بدورها تصرف المبالغ المالية عبر المحافظة إلى المواطنين المتضررين.

يتابع أنّ هذه العمليات تحتاج إلى أشهر لإتمامها، فيما لم يتخذ أيّ إجراء في هذا الاتجاه حتى اللحظة، خصوصاً أنّ الجيش يؤكد سيطرته على القرى بشكل كامل ومن الواجب السماح لفرق المحافظة بالوصول إلى القرى وبدء الحصر، كسباً للوقت.

ظروف قاسية تعيشها المحافظة منذ سنوات (الأناضول)

شباب الدنمارك يشعرون بالعزلة

عوامل كثيرة أدت إلى شعور الشباب بالعزلة في الدنمارك، منها التطور التكنولوجي وانشغال الأهل، الأمر الذي يحذّر منه الخبراء

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

تُشير دراسات دنماركية معنيّة بأوضاع الشباب إلى ارتفاع نسبة مشاعر الوحدة والعزلة بين 20 و25 في المائة من هذه الفئة من الجنسين. ويخشى متخصصون في أوضاع القصّر الدنماركيين أن تؤدي العزلة إلى مشاكل كثيرة، من إيذاء الذات والابتعاد أكثر فأكثر عن المجتمع.

وبحسب دراسة حديثة بعنوان «البحث عن الفضاء الحر ـ آفاق الحياة اليومية للشباب والمجتمعات المحلية»، أشرفَ عليها الباحث ومدير مركز دراسات الشباب الدنماركي، سورن أوسترغاورد، فإن واحداً من كل 6 يشعرون بأنهم وحيدون في مجتمعهم، إضافة إلى تزايد أعداد الشباب الذين يشعرون بأنهم لا يتحدثون إلى بالغين باستثناء أهلهم. ويشعر بعض الشباب الدنماركي أنهم متروكون وحدهم في ظل تسارع نمط الحياة اليومية من حولهم. كما يجد هؤلاء صعوبة في الاتصال بمراكز المساعدة للخروج من عزلتهم، ما يتركهم في دائرة مغلقة من الوحدة والصمت.

وصدرت الدراسة في 27 أغسطس/آب الماضي بمشاركة الباحث سيمون هاوغرد، وشملت 2036 يافعاً في 20 مدرسة دنماركية، خصوصاً بين تلاميذ الصف التاسع.

ويكشف الباحث أوسترغورد نتائج الدراسة قائلاً إن «17,6 في المائة من تلاميذ الصف التاسع يشعرون بالوحدة، وهو رقم مضاعف بالمقارنة مع دراسة أعدّت في عام 2016». ويرى الباحثان أن ما يجري هو أننا «أمام جيل يعتقد أنه يجب أن يعرف ويتحكم بالأمور. إلا أن كثيرين لا يشعرون بالتحكم بحياتهم لخوض نقاش مع أحد، ويصعب عليهم معرفة ما يجب أن يكونوا عليه قبل انتقالهم إلى المرحلة الثانوية والانخراط أكثر في المجتمع».

وتُشير الدراسة إلى أنّ جيل الشباب يقضي أوقاته خارج المنزل والمدرسة. وفي نهاية المطاف، فإنه يعيش من دون أي تواصل مع بالغين. أما الكبار، فلا يعلمون ما يدور في حياة الشباب، ولا يبدون اهتماماً لمعرفة الأمر.

وتُولي الدنمارك اهتماماً بأوضاع القصّر ورفاهيتهم وعدم تعرّضهم لعنف نفسي وجسدي. وتتولّى مؤسّسات متخصصة متابعة أوضاع هؤلاء منذ مرحلة الطفولة. ومن بين أشهر المؤسسات المعنية، يبرز دور منظمة «أوضاع الطفولة»، التي أنشأت خطاً ساخناً لجميع الأطفال والقصّر الذين يحتاجون إلى مساعدة. وبحسب مدير منظمة «أوضاع الطفولة» راسموس كيبلدال، فإنّ أرقام الدراسة الجديدة تشير إلى تزايد أعداد الذين يعيشون في عزلة ووحدة.

وكانت المنظمة قد أصدرت العام الماضي تقريرها الخاص حول أوضاع اليافعين الدنماركيّين بعنوان «الوقوف خارج المجتمع». ويرى كيبلدال أن زيادة نسبة المنعزلين عن المجتمع، بحسب الدراسة الجديدة، «أمر مخيف، وقد نفقد ما بين 20 و25 في المائة من الشباب، ويحتمل أن يعمد البعض إلى إيذاء نفسه تعبيراً عن الاستياء». مضيفاً أن الشعور بالوحدة بين الشباب تجاوز ما عليه الحال بين المسنين. من هنا، يرى أنه من الضروري إنشاء مشروع وطني يتضمن استراتيجية لمكافحة الشعور بالوحدة. ويقول إنّ «كورونا فاقم الشعور بالعزلة. وعموماً، فإنّ الحدّ من الوحدة مهمّة كبيرة تتجاوز عزلة كورونا، ولا يبدو أنّ الحلول على الأبواب».

ويعطي كيبلدال أمثلة عن حالة العزلة المنتشرة بين اليافعين، قائلاً: «هؤلاء الذين في سن الـ 15 اليوم بدأ شعورهم بالوحدة منذ كانوا في الثانية من أعمارهم، وهو السن الذي يبدأ فيه الطفل بناء علاقة مع الأكبر سناً. ويجري حالياً إثارة انتباه الأهل بالتعاون مع روضات الأطفال والمدارس الابتدائية، حول أهمية ألا يشعر أبناؤهم بالتهميش والعزلة عن الكبار».

ويقول كيبلدال إن لعصر السرعة تأثيراً على علاقة فئة أساسية بمجتمعها، «يفترض أن يهتم الأهل أكثر بأبنائهم والحديث معهم بدل تركهم يعيشون الوحدة مع هواتفهم النقالة».

وساهمت التقنيات الحديثة في تعزيز العزلة. وفي حين لا يتوقع اليافعون أن يطرح الكبار أسئلة عليهم، فإن الكبار أنفسهم غير متأكدين من أدوارهم «لدرجة أنهم يجدون صعوبة في تقديم المساعدة. وحتى لو أن البالغين قد لا يملكون إجابات على الأسئلة، من واجبهم التواصل مع الأبناء». ويوضح أوسترغورد: «حين نسأل بعض الأهل: هل تعرفون إذا ما كان أطفالكم يجدون بالغين للتحدث معهم؟ يصمتون ويأملون أن يكون هناك من يتحدث معهم في المدرسة، الأمر الذي يدل على غياب في التواصل». يتابع: «في بعض الأحيان، إذا ما أعرب مراهق عن استيائه من التدريب في النادي على كرة القدم، يوافق الأهل من دون نقاشة حول قراره وخلفيته». وينصح خبراء شاركوا في الدراسة حول العزلة بأن يدخل الأهل في حوار مع الأبناء.

وجود العائلة أساسي (العربي الجديد)

> الشعور بالوحدة بين الشباب تجاوز ما عليه الحال بين المسنين